

الوفود تحجّ إلى غزة... بـ«معيّة» إسرائيلي



من سباق للحمام الزاجل في ميناء غزة البحري أول من أمس (الناضول)

بين يوم وليلة، أضحت غزة محجّة لعدد من الوفود الدولية والعربية والمحلية، وذلك مع انطلاق الصفارة الإسرائيلية - الأوروبية لاستدراك الوضع الإنساني من الانفجار، وهو ما يقود، وفق تصورهم، إلى مواجهة حتمية وقريبة مع المقاومة

غزة - هاني إبراهيم

بعد يومين على وصول وفد قطري، برئاسة السفير محمد العمادي، إلى قطاع غزة، كان قد دخل من حاجز «بيت حانون - إيريز» برفقة مسؤولين أمميين، وصل وفد أممي مصري بالتزامن مع مسؤولين ووزراء من حكومة «الوفاق الوطني» من رام الله، دخلوا جميعاً من «إيريز» بموافقة إسرائيلية. وكما نقلت «الأخبار» (راجع العدد 3401 في 21 شباط)، أثمرت مباحثات وفد حركة «حماس» برئاسة إسماعيل هنية، مع السلطات المصرية المستمرة منذ أكثر من أسبوعين، عن «تحركات للتخفيف عن غزة» بعيداً عن معبر رفح البري الذي تسلمته السلطة الفلسطينية من «حماس» قبل أربعة أشهر، فيما وصل طبقاً للمتفق عليه الوفد المصري من جهاز المخابرات، عبر «إيريز» لا عبر «رفح»، وذلك لمتابعة ما اتفقت عليه الحركة والمخابرات بشأن المصالحة، علماً بأن وفداً مصرياً سابقاً غادر القطاع في مطلع كانون الأول الماضي، بعدما صدرت أوامر لوزراء «الوفاق» في غزة بعدم لقاء الوفد داخل الوزارات أثناء تسلمها من موظفي حكومة غزة السابقة. أما وفد رام الله، فضمّ في مرحلته الأولى ثلاثة وزراء سيلتقيهم الوفد المصري داخل وزاراتهم خلال

اليومين المقبلين، فيما استهل الأخير لقاءاته في غزة مع مدير قوى الأمن في غزة، اللواء توفيق أبو نعيم. لكن الوفد المصري، الذي يضم من المخابرات اللواء سامح نبيل والفنصل المصري العام خالد سامي والعميد عبد الهادي فرج، أكمل مهماته بسرعة من حيث انتهت قبل مغادرته غزة في المرة الأخيرة، إذ التقى وزير النقل الفلسطيني سميح طيلة في مقر وزارته. والسفيرة أن السفير القطري، العمادي، الذي لا يزال في غزة، حجز فندق «المشتل» بالكامل، بعدما كان من المقرر أن يقيم فيه الوفد المصري، ما أجبر الأخير على الإقامة في فندق مقابل له هو «بلو بيتش»، فيما رفعت الإعلام القطرية وصور الأمير تميم بن حمد على «المشتل» لتكون ظاهرة للوفد المصري في الواجهة. كما جامل الوفد الحكومي الفلسطيني المصريين وقرر المبيت معهم في الفندق الذي نزلوا فيه.

وعلمت «الأخبار» من مصادر مقربة من «حماس» أن السلطة أبدت تعهداً للمصريين بدفع الجزء المتفق عليه من رواتب موظفي غزة (الذين عينتهم الحركة) في الشهر المقبل إذا سلمت «حماس» الجباية المالية لحكومة «الوفاق»، وهو الأمر الذي قبلته الحركة، بشرط أن يتم ذلك بضمانة مصرية. كما اتفق على انطلاق عمل اللجنة الفنية لدمج موظفي غزة المدنيين في منتصف الشهر المقبل، وذلك لاستيعاب موظفي «حماس» في هيكليات رام الله، مع اعتماد سنوات الخدمة لهم منذ تعيينهم في غزة.

بجانب كل ذلك، تستمر السلطات المصرية في إدخال بضائع ووقود إلى غزة عبر بوابة صلاح الدين المجاورة لمعبر رفح، التي تسيطر عليها حالياً الأجهزة الأمنية التابعة لـ«حماس» (راجع العدد 3403 في 23 شباط). وعلمت «الأخبار» أن «الوفاق» تواصلت عبر وزير العمل مأمون أبو شهلا، مع اللواء أبو نعيم لوقف إدخال البضائع عبر الجبابة المذكورة، الأمر الذي رفضه أبو نعيم، مبلغاً الوزير أن حل هذا الموضوع لن يكون «إلا بتواصل رئيس الوزراء، رامسي الحمدالله، معي مباشرة، بصفته وزير الداخلية في الحكومة». في المقابل، نقلت مصادر أن الاتفاق القديم، الجديد بين «حماس» ومصر

والمتمثل بالحالة الأمنية على الحدود مع غزة لا يزال متواصلاً، وأن إدخال البضائع من مصر يأتي بجانب تخفيف الحصار في إطار الضغط على السلطة كي ترفع الأخيرة العقوبات عن القطاع، وهو ما أكدته عضو المكتب السياسي لـ«حماس» الموجود ضمن وفد الحركة في القاهرة خليل الحية، بالقول إن التوافق مع المصريين شمل الضغط على رئيس السلطة، محمود عباس، وقال الحية في تصريحات صحافية، إن «حماس

دخلت الوفود المصرية والفلسطينية والقطرية من «إيريز» بموافقة إسرائيلية

تفاهمت على ستة ملفات هي: الضغط على عباس لرفع العقوبات، الضغط على إسرائيل لتخفيف الحصار، مشاركة القاهرة في تخفيف معاناة غزة بفتح معبر رفح وإدخال الاحتياجات، كذلك تطبيق المصالحة والإسراع بها، إضافة إلى حماية الحدود، وأخيراً مستقبل القضية الفلسطينية».

مع ذلك، علمت «الأخبار» أن السلطات المصرية لم تدخل خلال الأيام الأخيرة أي نوع من مواد البناء عبر معبر رفح البري أو بوابة صلاح الدين، وأن

الصين: الشراكة في إطار التنافس

منظمة شنغهاي. قد لا يتأثر التحالف السياسي بين الدولتين بهذا التنافس كثيراً ولكنه بلا شك يصعب جهود روسيا في تمتين العلاقة بين أطراف منظمة شنغهاي عبر ضمها أيضاً إلى منطقة تجارية مشتركة تكون بمثابة ذراع اقتصادي للتحالف في مواجهة تكتلات دولية وإقليمية كبرى مثل الاتحاد الأوروبي وسواه.

التباس العلاقة مع أوروبا

الصراع الذي تقوده إدارة ترامب لتغيير قواعد التجارة الدولية

هو تحدّ ذاته قاطرة لاقتصادات هذه الدول. التراكم هنا يتحقّق في إطار شراكة ثنائية ومن دون الحاجة إلى تعديل في التشريعات الوطنية لكي تتلاءم مع معايير منظمة إقليمية مثل الاتحاد الاقتصادي الأوراسي. وهو ما يقود فضلاً عن تحبذ الصين كمشرك منفرد على حساب شراكة إقليمية مع روسيا إلى تراجعات هنا وهناك، وعدم انتظام في عمل الاتحاد الأوراسي الذي أنشأته روسيا كإطار اقتصادي لتفعيل التحالف الاستراتيجي في إطار

الأوراسي الاقتصادي تصطدم روسيا دائماً بمعوقات قانونية ودستورية مثل تردّد بعض الدول في جعل تشريعاتها متماشية مع معايير الاتحاد، ولكن ثمة ما هو أبعد من ذلك. إن النشاط التجاري الصيني في آسيا الوسطى يعد هذه الدول ومن بينها أوزبكستان بعوائد اقتصادية كبيرة على خلفية ارتفاع حجم التبادل التجاري بينها وبين الصين، وهذا يغنيها عملياً عن الانضمام إلى الاتحاد الأوراسي، على اعتبار أنّ الشراكة مع اقتصاد كبير مثل الصين

تأخذ طابعاً شاملاً، وتتعدّى أحياناً الصراع الاقتصادي لتصل إلى حدّ التلويح بالخيار العسكري في المناطق المتنازع عليها بين الصين وحلفاء الولايات المتحدة في المنطقة. وبين المواجهتين تحاول أوروبا استمالة الصين على خلفية الصراع التجاري مع إدارة ترامب ولكن بشرط أن لا يكون هذا التعاون على حساب وحدة أوروبا، كما تكرّر ألمانيا دائماً.

تناقضات الاتحاد الأوراسي

في محاولاتها توسيع إطار الاتحاد

رأي

ورد كاسوحة *

السياسة الطموحة التي تقودها الصين لتوسيع أسواقها والهيمنة على التجارة الدولية تضعها في مواجهة ليس فقط مع خصوم تقليديين مثل الولايات المتحدة وأوروبا، بل أيضاً مع حلفاء سياسيين كروسيا. لكن التنافس مع روسيا بخلاف الغرب ينحصر في إطار إقليمي على خلفية التناقضات داخل الاتحاد الاقتصادي الأوراسي في حين أنّ المواجهة التجارية مع الولايات المتحدة